أثر القرار (2024/36) على تنظيم سوق العمل

يعتبر قرار رقم (2024/36) من أهم القرارات الصادرة عن الوزارة لغايات تنظيم سوق العمل والعمالة غير الأردنية، بحيث يهدف القرار إلى تسهيـــل إجراءات العمالة الوافدة، وقد تم قياس أثر القرار على أعداد العمالة غير الأردنية المصرحة وعلى أعداد التصاريح الصادرة وعلى الإيرادات المالية الناتجة عـــن القرار خلال الفترة التي صدر بها التعميم (2024/12/31-11/5) ومقارنتها بنفس الفترة للسنوات (2022، 2023).

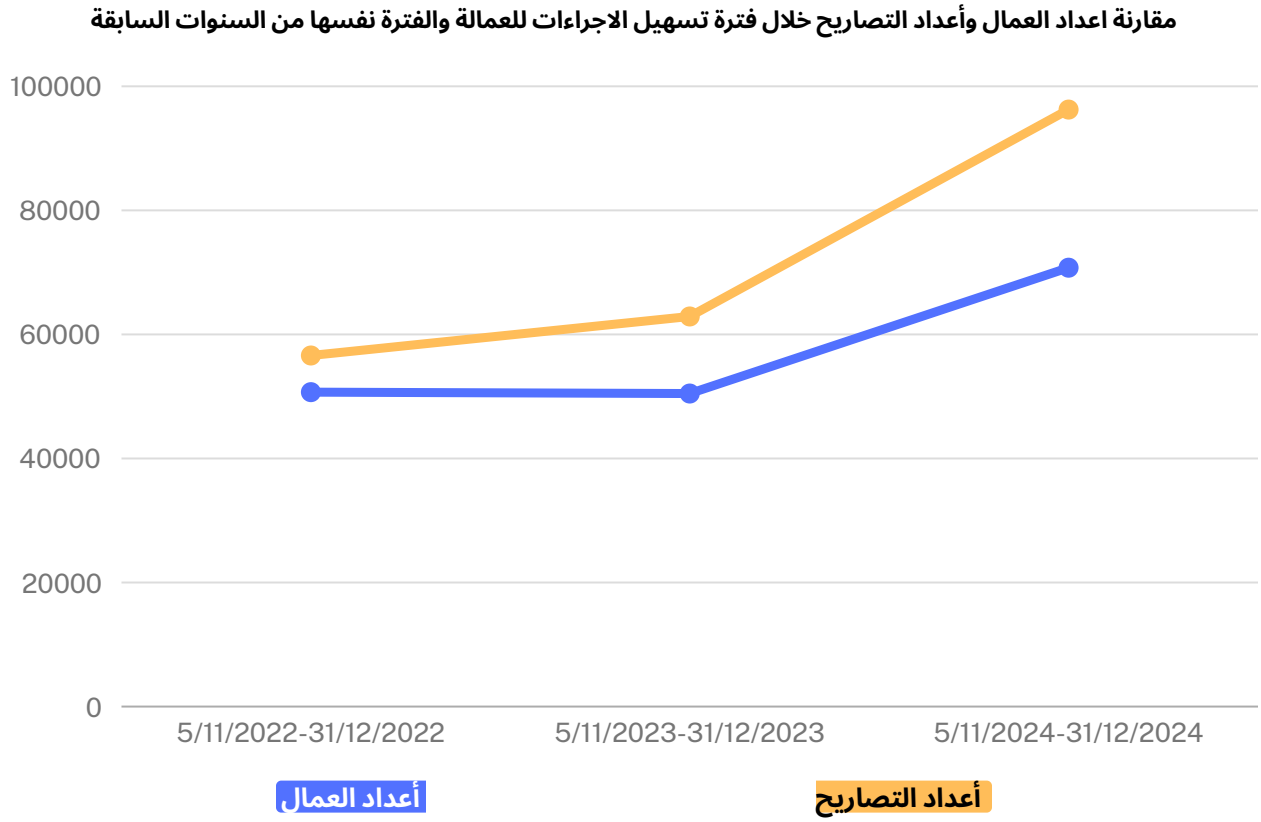

نلاحظ من الشكل السابق زيادة ملحوظة في أعداد العمالة المصرحة وأعداد التصاريح وهذا مؤشر على أن هناك تنظيم لسوق العمل نتج من القرار الصادر عن الوزارة لهذه الغاية.

أما الأثر المالي : فقد ارتفع الأثر المالي للتصاريح الصادرة خلال عام *2024* بنسبة تغير تساوي *(17.3%)* عن الأعوام *2022،2023* ويعزى ذلك لزيادة أعداد التصاريح الصادرة خلال فترة سريان القرار *(2024/36)*.

لإستفساراتكم واقتراحاتكم يرجى التواصل مع مديرية السياسات والدراسات